

الدكتور عبدالرحمن الفاضل يتحدث عن أموال الوقف ويقول:

مال الوقف كمال اليتيم نار تحرق آكلها.. من يعتدي عليها يدخل في حرب مع الله.. وحق هذا المال لا يسقط بالتقادم

في خطبته ليوم الجمعة بجامع نواف النصر بمدينة عيسى امس.. تحدث فضيلة الدكتور عبدالرحمن الفاضل عن الوقف وأمور الوقف مؤكدا: إن مال الوقف كمال اليتيم نار تحرق آكلها.. كما أنه مال الله ومن يعتدي عليه يدخل في حرب مع الله وهي حرب معلومة النتائج.. كما أن حق هذا المال لا يسقط بالتقادم أبداً، والاعتداء أو تسهيل الاعتداء عليه إثم كبير وجرم مقيم.

وفيما يلي نص خطبة الدكتور عبدالرحمن الفاضل: الوقف نظام إسلامي ثبتت مشروعته بالكتاب والسنة والجماع، لما له من أهمية كبرى للوقف والموقف عليهم، وقد أشار الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى-: «إلى أن الوقف من خصائص أهل الإسلام»، ليعلم من ذلك أن الأنظمة المالية الإسلامية بمختلف أنواعها وأشكالها أنظمة تؤمن لأمانة نماءها الاقتصادي الدائم والمتجدد الذي لا ينضب، والوقف يعد من الحلول الناجعة في القضاء على الكثير من الأزمات الاقتصادية من الفقر والبطالة؛ بل إنه مساهم مؤثر في حفظ التوازن الاقتصادي لإسهامه الفعال في الأزمات، وهو من أهم الدعامات في القضاء على المشكلات المالية والصحية والاجتماعية للأمة، ويمكن أن تعد الأوقاف مخزونا استراتيجيا للأمة في الأزمات والطوارئ، ولأنه يسد الكثير من الحاجات ويحقق الكفاية من العيش الكريم، ويخفف من الضغوط المالية على الدولة؛ لما يسهم به من توفير الحاجات الضرورية التي تكون عبئا على الدولة؛ لأنه بكثرة الأوقاف ينتقل الإنفاق الضروري على الناس في حال الأزمات والاضطرابات من بيت المال إلى الأوقاف.. ومنافع الوقف على الفرد والجماعة، وعلى الوقف والموقوف عليه لا تكاد تعد أو تحصى من كثرتها!!

ولها كان الصحابة -رضي الله عنهم- يتخبرون أنفسهم وأمورهم وأغلاها فيوقوفونها في سبيل الله تعالى يرجون أجرها وجزاء ثوابها في الآخرة، ويتنافسون في ذلك، والأحاديث عنهم أكثر من أن تحصى؛ لما فهموه ووعيدهم وأجرهم من أهمية الوقف على الصعيدين الدنيوي والأخروي، ولعلنا نكتفي بإيراد أشهر أحاديث الوقف المغررة لأحكامه، والذي عد أصلا في نظام الوقف؛ وهو حديث عبدالله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: «أصاب عمرٌ بنٌ حنظلٍ أرضاً، فأتى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه، فكففت تأمني به؛ قال: إن شئت حبست أضلها وتحصنت بها، فتصدى عن: أنه لا يباع أضلها ولا يوهب ولا يورث في الفقراء والرقي والأرباب وفي سبيل الله والسيف وأبن

السبيل، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقا غير متمول فيه، متفق عليه. وهكذا جاءت الأحاديث تحث على الصدقة وفضلها، فروى مسلم: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له». ولا شك أن الوقف في حكم الصدقة الجارية؛ وأن المال الباقي المتبقي أحب شيء عند الناس؛ لاستمرار غلته، ودوام نفعه، ولهذا كان الوقف أفضل الصدقات، وأعلاها وأنفعها؛ لحبس أصله وتسهيل منفعته، وإن من أشهر الأوقاف الباقية حتى اليوم وقف أمير المؤمنين عثمان بن عفان -رضي الله عنه- فإنه عند مقدم النبي -صلى الله عليه وسلم- للمدينة لم يكن بها ماء يستحب غير بئر رومة فقال -صلى الله عليه وسلم-: «من يشترى بئر رومة فيجعل فيها نلوه مع دلاء المسلمين يخبر له منها في الجنة، فاشترأها عثمان -رضي الله عنه- من ضلب ماله فجعل نلوه فيها مع دلاء المسلمين. وما زالت هذه البئر ينتفع بها؛ ويعلم أن الوقف يبقى لازماً، لا يحق لمن أوقف الرجوع فيه، ولا تعديله ولا تغييره، وإنه يثبت بمجرد تعلقه به!!

وإنه من المؤسف أن نجد بعض الناس يتلاعبون في الوقف بعد أن يوقفوه لله تعالى، فيطبلون الرجوع عما أوقفوا، وهذا لا يجوز بعد أن تلتفوا بوقفه، والأدهى من هذا كله نجد من يستحل غلة الوقف بالاستيلاء عليها، بل قد يتجرأ على تحويل الوقف برمته ملكا إلى خاصة نفسه!! هذا وقد نشرت (صحيفة الأيام في العدد الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢١) شكوى مقدمة من إحدى العوائل المعروفة بكثرة أوقافها الخيرية والأهلية تناشد فيها صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء حفظه الله تعالى -بتشكيل لجنة تحقيق بشأن ما تم من عملية احتيال قام بها أحدهم أت إلى تحويل وتغيير الأراضي الوقفية الخيرية إلى ملك خاص به وبأسرته، وقد تم بالفعل تسجيل تلك الأراضي الموقوفة باسمهم دون وجه حق رغم علمهم بثبوت وقيمتها بموجب الصكوك الشرعية الموقوفة والمؤكدة على وقيمتها!!

ونذلك في جرأة وتعد صارخ على حق الله تعالى أولا، ثم على قوانين وأنظمة المملكة ثانيا، يقول -تعالى: «فمن بدل عهده ما سمعنا فأقمنا له ما نحب» ولا يجوز ولا ينبغي أن يتعدى على الوقف، ولما يهمل من أهمية كبيرة، ومكانة عظيمة، ولما له من أثر فعال في المجتمع المسلم كما سبق بيانه؛ ولما يؤديه من وظائف مهمة في إغاثة، وتوفيرية الواجب الاجتماعي والأصغر الأخوية الموثقة بين المسلمين، فإنه بناءً على هذه



د. الشيخ عبدالرحمن الفاضل.

الأهمية المترتبة على الوقف بعامه، ومن منطلق واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر استجابة لقوله تعالى: «ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر»

وما تقدم فإنه يحق لكل مسلم أن يقول محذرا ومنيبا من أي تلاعب أو تساهل في أوقاف المسلمين، هذا الوقف الذي عرفه العلماء بأنه: تحبیس الأصل الموقوف من أرض أو عقار ونحوها، بحيث لا يتصرف فيه إطلاقا، وتسبيل منفعته فيما عيّن له مما نص عليه الواقف، في البيع وبالعقار وبغيره، ولم يحّد الشارع المنفعة حد معين؛ بل جعلها في كل وجه من وجوه البر التي لا تخالف الشرع، وفيها نفع للإسلام والمسلمين.

ولقد جاءت النصوص عامة وخاصة بالوعد الشديد في الاعتداء على الأوقاف، منها قوله -تعالى: «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون»، والفني صريح عن أكل أموال الناس بالباطل، ومن ذلك أن مال الوقف مال موصون، خصص ليكون قربة لواقفه يستمر به من دون انقطاع عملة الصالح، ويحصل منه على الأجر والصحات بعد موته، فالوقف أمانة يجب على المسؤول عنه المحافظة عليه، والأمانة تمتد لتطول

خطيب جامع أبو حامد الغزالي:

السماحة والربح اليسير من أبواب الرحمة والإحسان

وخصوصا بعد الفتوحات واتساع الموارء. ولكن حينما يتحدث كثيرون في عصرنا عن ظاهرة الغلاء أو ارتفاع الأسعار وأسبابها، ويضعون حلولها، كثيرا ما يُغفل أو يُنسى جانب ما كسبت أيدي الناس من الذنوب والآثام، غافلين عن حقيقة هي: ما نزل بلاء إلا بذنب ولا رفح إلا بتوبة، قال تعالى: «وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير»، وقال تعالى: «ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ»، فإن الذنوب والمعاصي علو طرق تؤدي إلى ضيق العيش ونقص الأرزاق، بل حرمانها.

ومن حلول مشكلة غلاء الأسعار تقوى الله، فإنها هي المخرج، قال تعالى: «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَأَقْوَامٌ لَفُحِّتْنا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٌ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»، وقال تعالى: «واستعينوا بالصبر والصلاة»، ولكن من المذموم في الدعاء فإن الله تعالى يقول: «فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا، وَلَنْكَرُوا مِنَ الْإِسْتِغْفَارِ، قَالَتِ تَعَالَى: «فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلِ السَّمَاءَ

عَلَيْكُمْ مُّدْرَارًا» وَيُفْعَلُكُمْ بِأَمْوَالٍ يُبَيِّنُ وَيَجْعَلُ لَكُمْ جَنَاتٍ وَيَجْعَلُ لَكُمْ أَنْهَارًا» (سورة نوح)، ولتشيع التراحم والتكافل بيننا، فتحل البركة والمودة. قال صلى الله عليه وسلم: (من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له).

وينبغي نبذ الإسراف في المطعومات والمشروبات، فقد نذر أن الطبّ جمع في نصف أيه: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ». لقد أوصى المولى تبارك وتعالى على من يلون أمر الناس أن يحكموا شرع الله فيهم والرقب بمن تحت ولايتهم، كما حذر الإسلام من ظلم الناس والاستئثار بالأموال العامة من دولهم أو هديرها أو أن يضيق عليهم في معاشهم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ستكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها، قالوا: يا رسول الله كيف تأتي من أترك من ذلك؟ قال: تؤذون الحق الذي عليكم وتساؤلون الله الذي لكم)، قال النووي: هذا من معجزات النبوة، وقد وقع هذا الإخبار متكررا، ووجد مخبره متكررا.

خطيب جامع الخالد بالمنامة:

إذا اختل نظام الأمن وترعزعت أرجاؤه وقع المجتمع في الفتن العريضة

في خطبته ليوم الجمعة بجامع الخالد بالمنامة امس تحدث فضيلة الشيخ عبدالله بن سالم المناعي إمام الجامع فقال:

الأمن من أهم مطالب حياة، بها تتحقق الحياة السعيدة، وبها يحصل الأطمئنان والاستقرار، به تتحقق السلامة من الفتن والشور، لذا فهو نعمة كبرى ومنة عظيمة لا يعرف كبير مقدارها وعظيم أهميتها إلا من اكتوى بنار فقد الأمن، فوقع في الخوف والقلق والذعر والاضطراب ليلا ونهارا، سقرا وحضرا.

إن الأمن نعمة عظيمة وجليلة امتن الله بها على أمم وديار وأقوام، فيقول - جل وعلا-: (سيروا فيها ليالي وأياما آمين) [سبا: ١٨]. ورسولنا - صلى الله عليه وآله وسلم - يقول: «من أصبح آمنا في سربه، مُعافى في جسده، عندة قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا؛ رواه الترمذي، والبخاري في «الأدب المفرد».

إذا اختل نظام الأمن وترعزعت أركانها وقع المجتمع في الفتن العريضة والشور المستطيرة، وكثرت حينئذ الجرائم الشنعاء،



○ الشيخ عبدالله المناعي.

والأعمال الجعرا، لذا حرّم الإسلام كل فعل يعبث بالإمن والأطمئنان والاستقرار، وحذر من أي عمل يثبت الخوف والرعب والاضطراب. يقول النبي -صلى الله عليه وآله وسلم-: «لا يحل لئسلم أن يروع مُسلما؛ رواه أحمد، وأبو داود.

بل لقد بلغت الشرائع السماوية ومنها الإسلام بالحفاظ على الأمن بأن حرّم كل ما يؤدي المسلمين في طريقهم وأسواقهم ومواقع حياتهم.

وفي الشأن ذاته من أسباب توفر الطاعة لولي الأمر في المعروف

وأخلص وكان مع الله جلله الله مفتاحا لكل خير، مغلقا لكل شر، والأعمال بالنيات.

إن من نعمة الله - جل وعلا - علينا في هذه البلاد المعطاءه بحرين الأمن بحرين الخير ما من به من نعم كثيرة؛ فمن نعمة الأمن الوافر، ونك سبب قيام هذه البلاد العزيزة بالمشروع الإصلاحى لعاهل البلاد المفدى السيد نباه وقد حقق مراده والأمن سريانا.

نعم أيها الأخوة إنه منهج ويستور، حتى صارت مملكتنا البحرين بسبب هذا الأمر تتصنّر المكائفة العليا والمنزلة الأسمى. فما واجبنا نحو تلك النعمة؛ خاصة نعمة الأمن والدين. واجب كل مواطن أن يشكر نعمة الله - جل وعلا - وأن يكون حريضا أشد الحرص على حفظ الأمن وصون الرقبة والحكمة واللطف بما يجتمع الكلمة، ويؤخذ الصف، ويؤلف القلوب.

إنه التناصص الذي يجلب المصالح، ويدبر المغالب بسلام طيب وأسلوب حسن وتوجيه سديد، يقود الجميع إلى الخير والصالح والأزدهار، وينأي بالناس عن التفرق والتشتت والبعث والفوضى، ومن

فالحذر الحذر يا معاشرة

وفيه الحذ على السمع والطاعة، وإن كان المتولي ظلما سئوفا، فيعطى حقه من الطاعة، ولا يخرج عنه ولا يخلع، بل يتصرخ إلى الله تعالى في كشف آذاه، ونفع شره وإصلاحه. قال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم».

ولقد حذر الإسلام من أن توعد الأبواب دون حاجات الناس. وينبغي مقاومة الاحتكار وهو تخزين السلع والبضائع الخاصة بأقوات الناس حتى تنفذ من السوق ويرتفع سعرها فيتضررون، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يحتكر إلا خاطئ)، ولتعامل مع الغلاء بالبدائل الأنسب من السلع، ولتسلسل بالبقاعة التي من أسبابها أن ينظر المرء إلى من هو أسفل منه ولا ينظر إلى من هو فوقه، كما أوصانا نبينا صلى الله عليه وسلم.

شاكرين ربنا تبارك تعالى على نعمه علينا، فيلتفتي تدمو النعم، كما أخبر المولى عز وجل: «لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد».

المسلمين، كونوا درعا متينا في الحفاظ على بلادكم ودينكم وكونوا عين ساهرة، والدفاع عن بلادكم التي نشأت على أرضها، ونعمت بخيرها. احذروا من الدعوات التي تهدد الأمن، وترعز الاستقرار؛ فإن الواقع الذي عاشته وتعيشه بلداننا من أمن أعظم حولنا يذكركنا بأن انفلات الأمن أعظم الشور، وأن المحن والكروب نتائج الإخلال بالأمن، فيعود العماز خرابا، والأمن سريانا.

وربما - جل وعلا - يقول: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) [العنكب: ٢]. أيها الشباب، اعلموا أن الجميع - من حاكم وعلماء ومثقفين ومفكرين - معكم في تحقيق الحياج الطبية السعيدة لكم، وبلادكم ماضية - بإذن الله - جل وعلا - تحت رعاية جلاله عاهل البلاد المفدى في تحقيق حياة تكون أكثر رخاء وأوسع عطاء، فمن وجد من مسؤول ما تقصيرا في تنفيذ ما توجه إليه ولي أمرنا وقيادته الرشيدة وولي عهده، فليحرص على الاتصال بولاة الأمر ونوابه في سائر المناطق؛ من مسؤول وخفاطين.

الدولة من حيث فرض رقابتها اللازمة على المتولين والنظار بغية تحقيق أغراض الوقف وغلته على الوجه الأمثل، الذي يعود بالنفع على الوقف ومصارف الوقف المحددة..

إننا إن تلقى الضوء على الوقف بغية التحذير من الأشقياء الطامعين الذين يتطلعون لتحقيق مكاسب مادية من هذه الأوقاف؛ فيفتعون بأطماعهم ومصالحهم الذاتية الطريق على تحقيق منافع هذا الوقف الحقيقية التي تعود على المسلمين؛ لأنهم لا يعينهم حلال ولا حرام، يجمعون ما يستطيعون جمعه من دون حياء ولا خوف فتراهم يأكلون غلته لصالحهم من دون وجل، بل إنهم يتحايلون من أجل الاستيلاء على الوقف بتبديله وتغييره، ذاهلين عن قصد وتعمد عما جاء من التأييد لمن تعدى حدوده مع الوقف من تغيير أو تبديل، يقول -تعالى: «فمن بدل عهده ما سمعنا فأقمنا له ما نحب» وهذا نص صريح في النهي عن تبديل الوصية، والوقف مثلها، بل إن الوقف أولى بالإثم!!

فيستبين العقلاء الشرفاء الأمناء من ذلك خطورة التعرض لتبديل صيغة الوقف أو تغييرها، أو تغيير مصارف الوقف فيها، وإبنا يترك الوقف كما أراد التغيير، ما دامت جارية على سنن الشرع. وإن من أخطر صور الاعتداء على الوقف هو أن يُعلم أن هذا وقف فيكتم، وذلك بإخفاء ما يعلم من الأمر، ليتصرفوا في الوقف بالبيع وخلافه تصرف المالك في ملكه، وكأنه لم يكن وقفا، ولا شك أن هذا إثم عظيم؛ لأن الكتم أشد إثمًا من التغيير، فإذا كان الله - سبحانه - نهى عن تغييره، فكيف بكتمه الذي هو أشد؟! لا ريب أن هذه جريمة كبيرة، وإثم عظيم يسقط على مرتكبه قوله -تعالى: «فمن بدل عهده ما سمعنا فأقمنا له ما نحب» فإنما أتى على الذين يبدلونه.

فالاعتداء على الوقف بالاستيلاء والغصب، ووضع اليد، لا يعود كونه عملا مشينا مهيئا، وأكلا لأموال الناس بالباطل، لقوله -تعالى: «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون»؛ بل ذلك أشد؛ لأن في ذلك نهيا عن أكل المال الخاص، فكيف بالمال الذي أوقفه صاحبه ليكون قربة عند الله - عز وجل - وليكون فيه منفعة عامة للمسلمين؛ فجريمة المعتدي، جريمة عظيمة منكرة، فإن كان متوليا أو ناظرا فهي الخيانة من قبلهم؛ بأن يأخذوا ويختلسوا من غاليلها لفسهم، خيانة للأمانة، والله تعالى يقول: «إن الله يأمرك أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»، فويل



○ د. الشيخ عبدالرحمن الشاعر.

وتهتك الاعراض وتنتشر الفوضى بين افراد المجتمع، أما المواطن الصالح فهو بعيد كل البعد عن الخيانة لا يرضى لولفته الا الأمن والأمان وان يعم السلام ربوع الوطن ولا يسعي ولا يكون وسيلة ولا تريعة ولا مطية لأعداء الوطن واعداء الإسلام بل يحفظ وطنه ويسعى إلى استقراره واستقرار أمته واستتبابه.

وإن من خيانة الوطن التستر على المجرمين والمفسدين وإبواء الخائنين والمجرمين، وذلك كل المواطن الصالح لا يقر الفساد في الأرض.. ولعن الله من أوى محدنا، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الخيانة سوف تنتشر بين الناس.. ففي الصحيحين عن عمران بن حصية رضي الله عنها يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم من بعدهم قوما يشبهون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهر فيهم السمن).

ومن أنواع الخيانة للوطن أيضا الإصغاء إلى أولئك الذين يدعون الى الفوضى والاضطرابات والمظاهرات ويدعون الى دعوى بل عن طريق المواقع السعيدة الخبيثة التي انتشرت وتنتشر الفتن والفوضى بكل شربلاء، فليكن المسلم والمواطن المخلص على حذر من أولئك المفسدين والخائنين أعداء الوطن والدين وأعداء الأمة، الفتن لله في أنفسنا، ولحافظ على إنجازات أوطاننا، ولنجتمع على قيادتنا وحكومتنا، ولكن صادقين موالين ويعيدون كل البعد عن الخيانة في أحوالنا كلها فإن الله تعالى يقول: «لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم، أسأل الله تعالى أن يوفق الجميع ويحفظ وطننا بقيادته الرشيدة وبالإسلام، وأن يديم علينا نعمة الأمن والأمان والسلامة في الأوطان وأن يثبتنا على الصراط المستقيم.. انه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير.